

التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية

The monetary and financial orientations of the Algerian economy in the light of regional
and international economic developments

إعداد:

ط.د ناصر بوجلال¹.

ط.د سارة برحومة².

ط.د. فطيمة مشتر³.

¹ طالب دكتوراه، المركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة boudjellal.nacer@cu-tipaza.dz

² طالبة دكتوراه جامعة محمد بوضياف بالمسيلة sarahberrehouma@yahoo.com

³ طالبة دكتوراه جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة fatimamechter2016@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/01 تاريخ القبول: 2019/06/03 تاريخ النشر: 2019/06/22.

ملخص :

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، وتهدف في الجانب النظري الى توضيح مفهوم السياسة النقدية واهم ادواتها والاهداف التي تسعى الى اتيها إضافة إلى عرض مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط التضخم خلال الفترة محل الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى انه ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية الجزائرية في مجال السيطرة على التضخم إلا ان السياسة النقدية لم تكن فعالة بالقدر الكافي، وهذا راجع لاعتماد الدولة على مداخليل الجباية البترولية والتي كان لها تأثير سلبي على جل مؤشرات التنمية الاقتصادية، وذلك يتضح من خلال السنوات 2015-2018 اي بعد تدهور اسعار النفط في الاسواق الدولية.

الكلمات المفتاح : السياسة النقدية ؛ التضخم ؛ الجزائر.

Abstract: This paper seeks to study the monetary policy and its role in the treatment of inflation - the case study of Algeria during the period (2010-2018) -, and aims at the theoretical side to clarify the concept of monetary policy and the most important tools and objectives that

¹ طالب دكتوراه، المركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة boudjellal.nacer@cu-tipaza.dz

seek to reach in addition to the presentation of the course of monetary policy in Algeria And its role in controlling inflation during the period under study.

The study concluded that the efforts exerted by the Algerian monetary authorities in controlling inflation were not sufficiently effective. This is due to the state's dependence on oil revenue revenues which has had a negative impact on all indicators of economic development. It is clear from the years 2015–2018 After the deterioration of oil prices in international markets.

Keywords: monetary policy; inflation; Algeria.

I- مقدمة:

إن السياسة الاقتصادية هي تلك الإجراءات التي تقوم بها الدولة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وتشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية والسياسة التجارية.

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لدورها الجوهرى في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ومكافحة المعدلات المرتفعة للبطالة، فيقوم البنك المركزي بالتخطيط ورسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل من خلال امتلاكه للأدوات والوسائل اللازمة لتثبيت التدفق النقدي، ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة وتماشى ووضعية الاقتصاد وإمكانياته، وحتى يقوم البنك المركزي بدوره على مستوى عال من الكفاءة و الفعالية يجب أن يتمتع بدرجة من الاستقلالية والمرونة بعيدا عن تدخل الجهاز التنفيذي ولذلك شهدت معظم البنوك المركزية درجة عالية من الاستقلالية حتى يتم رسم سياسة نقدية تعتمد على معرفة واسعة بالأدوات وكفاءة في استخدامها.

أما في الجزائر أصبح الحديث عن السياسة النقدية ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (90-10) المعدل والمتمم بالأمر (03-11) والالذان نصا على اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود.

إشكالية البحث: يمكن إبراز البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع السياسة النقدية في الجزائر وماهو دورها في تحقيق الاستقرار في الاسعار للفترة 2010-2018؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. معرفة مفاهيم حول السياسة النقدية؛
2. توضيح اهداف السياسة النقدية والأدوات التي تستخدمها للوصول لهذه الاهداف؛

3. توضيح مدى تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر.

هيكل البحث:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح الجانب النظري للسياسة النقدية، وعرض مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 واعتمدنا في ذلك محورين:

المحور الأول: ماهية السياسة النقدية.

المحور الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط التضخم خلال الفترة 2010-2018.

المحور الأول: ماهية السياسة النقدية.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، ولدراسة مفصلة للسياسة النقدية سوف نتطرق في هذا المحور إلى تعريف السياسة النقدية، ثم أهداف السياسة النقدية، وأخيرا أدوات السياسة النقدية.

1. تعريف السياسة النقدية.

لقد عرفت السياسة النقدية عدة تعاريف يمكن إيجازها كما يلي:

"السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية".¹

"يقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه المهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد".²

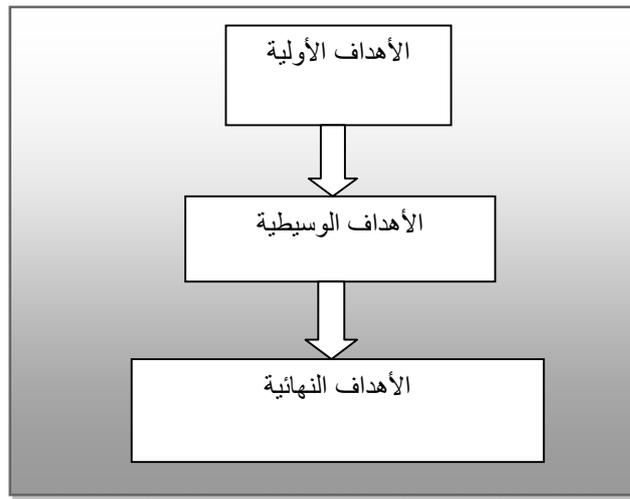
كما يقصد بالسياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.³

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن السياسة النقدية هي كافة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على كمية النقود أي التحكم في الكتلة النقدية و التأثير على الائتمان المصرفي من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

2. أهداف السياسة النقدية.

إن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وهذا لا يمنع من أن لديها أهداف خاصة تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، حيث نميز بين ثلاثة أنواع من الأهداف: الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة التي هي أهداف تختار كأداة لبلوغ الأهداف النهائية أو الاقتراب منها،⁴ والأهداف النهائية هي الأهداف التقليدية للسياسة الاقتصادية كما يجري تصورها ضمن مجموع مكوناتها المختلفة، يمكن إدراج المستويات الثلاثة لأهداف السياسة النقدية في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): المستويات الثلاث لأهداف السياسة النقدية.



المصدر: من إعداد الباحثين.

- **الأهداف الأولية:** وهي تلك المتغيرات التي يسعى البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولذلك فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

تمثل الأهداف الأولية في مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجتمعات الاحتياطات النقدية ويندرج ضمنها (القاعدة النقدية - مجموع احتياطات البنوك - احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة)، أما المجموعة الثانية تتضمن ظروف سوق النقد ويندرج ضمنها (الاحتياطات الحرة-معدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد).

- **مجتمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية

فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقرضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة (كمية القروض المخصومة).

- **ظروف سوق النقد:** إن المجموعة الثانية والتي تتمثل في ظروف سوق النقد تحتوي على الاحتياطات الحرة التي تتمثل في: الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة سالبة إذا كانت الاحتياطات المقرضة أكبر من الاحتياطات الفائضة، وتكون موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقرضة.

ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، ويعني قدرة المقرضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك.⁵

- **الأهداف الوسيطة:** وهي تلك المتغيرات التي لها صلة مباشرة مع الأهداف النهائية ويمكن من خلالها للبنوك المركزية إن تمارس نفوذها.⁶

وتستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها وهي:

- يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات هذه المتغيرات ويمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها؛

- إن إعلان البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة يعني انه يعلن عن إستراتيجية السياسة النقدية، حيث يعطي للأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتوجيه توقعاتهم، كما أن الأهداف الوسيطة تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية.

كما تعرف الأهداف الوسيطة على أنها: "المتغيرات النقدية المرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية، كمعدل النمو السنوي للكتلة النقدية، أسعار الفائدة وتكون هذه المتغيرات قابلة للمراقبة من قبل البنك المركزي".⁷ وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة وهي: المجمعات النقدية، مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف.

- **المجمعات النقدية:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأفراد الحاليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأفراد، ومن خلال المعلومات التي تقدمها المجمعات تمكن السلطات النقدية من معرفة وتيرة نمو مختلف أنواع السيولة.

إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقداويين الهدف المركزي للسلطات النقدية، حيث تنص نظرية النقداويين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقداويون بان كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي ويدعم فريدمان فكرته حول منهج التثبيت بالمزايا التالية وهي:

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.
- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فان السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.
- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك.⁸

- **معدلات الفائدة:** تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدف وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية يطرح مشاكل منها تضمنه لعنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع جهود السياسة النقدية وحدها وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، واعتبارا لكل ما سبق يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، لان ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.⁹

وهذا لا يعني أن معدلات الفائدة ليست مهمة، حيث تسعى السلطات على المحافظة على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة حول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لان المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وان عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو اقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.¹⁰

- **سعر الصرف:** يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية، ففي ظل نسب الصرف المتغيرة، يمكن أن يكون من المهم لبعض البلدان تفادي أن تتعرض عملتها لتدني قيمتها بالنسبة لعملات شركائها التجاريين وتعمل بعض الدول أيضا على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك

العملات وذلك لضمان استقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، إلا أن المضاربة الشديدة على العملات تؤدي إلى تقلبات في سوق الصرف، وبالتالي عدم القدرة والتحكم في هذا الهدف.¹¹

إن الأهداف الوسيطة هي التي تمكن السلطة النقدية من تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، شرط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وأن تكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين.

- **الأهداف النهائية:** يوجد اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل

عام والسياسة النقدية بشكل خاص هي:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

- العمالة الكاملة؛

- تحقيق معدل نمو مرتفع

- توازن ميزان المدفوعات؛

- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية.

- **استقرار المستوى العام للأسعار:** يعمل هذا الهدف على محاربة التغيرات العنيفة في مستوى الأسعار وذلك لما

ينتج عنه من أخطار، مما يؤدي إلى تقلبات واسعة في قيمة النقود، ومن ثم التأثير سلبا على توزيع الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية.¹²

إن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أصبح أهم أهداف السياسة النقدية، وذلك لان التضخم يخلق حالة من عدم التأكد، الأمر الذي يعرقل عملية النمو الاقتصادي بوجه عام، فالارتفاع المستمر للأسعار يزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرار من قبل المستهلكين والوحدات الإنتاجية والحكومية، انه وفي ظل بيئة تضخمية يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من الاستثمارات المستقبلية، الأمر الذي قد يصيب عمليات الإنتاج بالارتباك وعدم الاستقرار. وقد ينشا عن التضخم بعض التوترات الاجتماعية الناتجة عن المنافسة بين فئات المجتمع المختلفة، حيث تسعى كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل بما يتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار.¹³

- **العمالة الكاملة (زيادة مستوى التوظيف):** تسعى السياسة النقدية لتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل حيث

يعد من بين الأهداف الأساسية وذلك من خلال قيام السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلي مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وذلك باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد من مشاكل البطالة.¹⁴

- تحقيق معدل نمو مرتفع: إن النمو الاقتصادي لديه علاقة وثيقة بمستوى التوظيف، لان تحقيق معدلات نمو مرتفعة يتضمن ارتفاع في مستوى التوظيف، فالنمو الاقتصادي يتطلب ارتفاع مستوى استخدام ومستوى كفاءة الموارد الاقتصادية التي تتضمن العمل.

إن تحقيق النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وبالتالي الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل¹⁵، ولكي يحدث النمو الاقتصادي يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية ويبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار، حيث تقوم هذه السياسة من خلال أدواتها المعروفة (السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني، سعر الخصم) بتغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية، وذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص¹⁶، فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية في مستويات منخفضة تؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري، ولكن بما أن هذه العملية تتطلب سياسة نقدية توسعية وهو الشيء الذي ينجم عنه آثار تضخمية فيجب على هذه السياسة أن تكون مقرونة بسياسة مالية انكماشية.

- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات لدولة ما هو الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي نتيجة مبادلاته ومعاملاته خلال فترة تحدد عادة بسنة حيث تستخدم السياسة المالية لتصحيح الاختلال الداخلي (الموازنة العامة)، بينما تستخدم السياسة النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي (ميزان المدفوعات).

تقوم السياسة النقدية بتصحيح الاختلال الخارجي من خلال المحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة وسد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى وان لسعر الصرف دور في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تعديل إلا أسعار المحلية والأجنبية للسلع والخدمات بما يسمح للتوازن بين الصادرات والواردات، حيث في حالات العجز لميزان المدفوعات تقوم البلدان بعرض العملة المحلية في الأسواق المالية لغرض الحصول على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض سعر العملة هذا البلد وبذلك تزداد صادراته وتنخفض وارداته¹⁷.

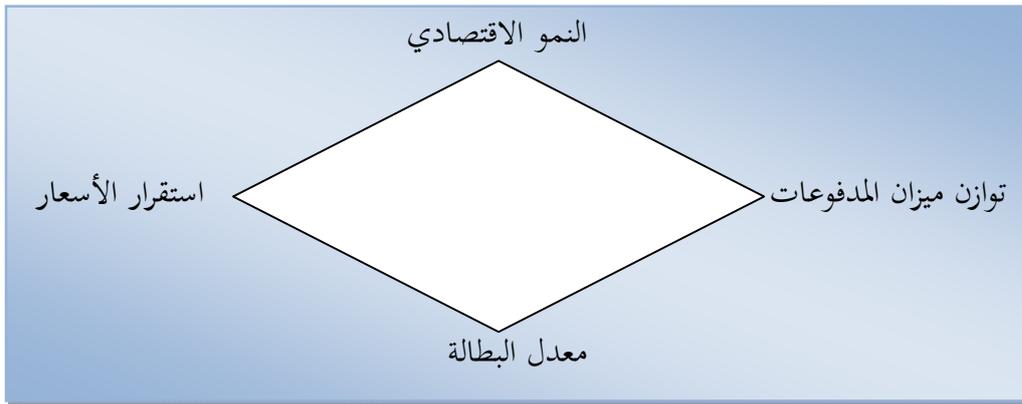
والسياسة النقدية السليمة هنا هي إتباع سياسة انكماشية للحد من ارتفاع الأسعار وذلك عن طريق سحب جزء من المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية.¹⁸

- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية: إن تحقيق الهدفين السابقين (تحقيق معدل نمو مرتفع والعمل على استقرار قيمة النقود)، يتطلب تحقيق تطور في المؤسسات المصرفية والمالية بما يتلاءم وطبيعة النظام الاقتصادي والأهداف المراد تحقيقها ويعتمد ذلك على الأسس التالية:¹⁹

- تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة، مما يمكن المصرف المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية ونشاطات المصارف التجارية، وهذا التطوير يكون على مستوى المؤسسات التي تعمل في النظام النقدي أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة؛
 - إيجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية؛
 - اتخاذ الإجراءات الوقائية لتفادي الوقوع في الاعتلالات النقدية التي تؤثر سلبا على مسار النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد، ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك.
- إن هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لحالتها الاقتصادية ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي وما تمر به من ظروف وما تتطلبه من احتياجات²⁰، كما أن تعدد الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية قد يقود إلى التصادم بين تلك الأهداف عند التطبيق لوضع الحلول المناسبة للتقلبات الاقتصادية.
- وتواجه السياسة النقدية مجموعة من المعوقات لتحقيق تلك الأهداف أهمها:
- التضارب بين الأهداف المختلفة؛
- الفجوة الزمنية بين تحديد الهدف وتحقيقه.

ويمكن تلخيص أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية في ما يعرف بالمربع السحري في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): الأهداف النهائية للسياسة النقدية

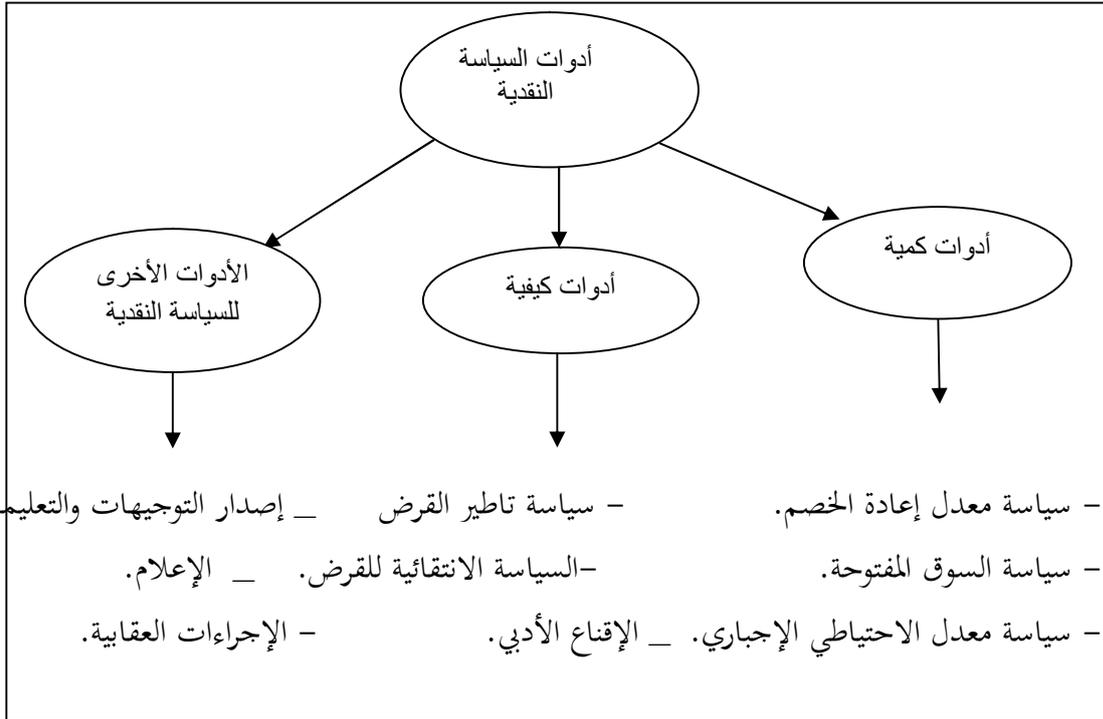


المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2006، ص 34.

3- أدوات السياسة النقدية.

إن السلطة النقدية تستخدم مجموعة من الأدوات من اجل التحكم في كمية النقود المتداولة وتحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية، تستخدم هذه الأدوات حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما، وتصنف إلى أدوات كمية وأدوات كيفية وأدوات مباشرة أخرى، حيث يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): أدوات السياسة النقدية.



المصدر: من إعداد الباحثين.

الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية: إن الهدف منها هو التأثير على حجم الائتمان دون تمييز، وتشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني.

- معدل إعادة الخصم: يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان. فهو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصيرة الأجل.²¹

ويقوم البنك المركزي بموجب هذه الأداة بتغيير سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية قبل موعد استحقاقها، فيرفع البنك المركزي سعر خصم الأوراق المالية (الكيميالات التجارية وحوالات الخزينة) أثناء فترات التضخم الاقتصادي، ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي، ثم تنشيط الطلب الفعلي في السوق.²²

- عمليات السوق المفتوحة: يقصد بها قيام البنك المركزي بالدخول إلى السوق المالي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر فعالية في هذا الصدد²³، إذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترة التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ومن ثم تخفيض

حجم الإنفاق النقدي، ويدخل كمشتري أثناء فترات الكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ومن ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق.

- **معدل الاحتياطي الإجباري:** يقصد به تلك النسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص بكل بنك لدى البنك المركزي، ولهذا الاحتياطي أشكالاً عديدة، منها احتياطي على الودائع بالعملة المحلية احتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة آجالها.²⁴ ويقصد به أيضاً قيام البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي.²⁵

الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية: تهدف هذه الأدوات للتأثير على نوعية الائتمان المصرفي وذلك من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك حسب حالة الاقتصاد من حيث التضخم الانكماش، حيث تشجع السلطات النقدية تدفق الموارد المالية نحو القطاعات المهمة في الاقتصاد والتي تحتاج إلى موارد مالية، والحد من انتقال الموارد المالية إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربات.²⁶

حيث تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان، وذلك بتوجيه الائتمان إلى مجالات مرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى. والتي تتمثل في سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض.

- **سياسة تأطير القرض:** تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرية توجيهية وذلك بإعطاء توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها وذلك عند ظهور البوادر الأولى للتضخم، أما عندما ينتشر التضخم بحدّة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى لمقادير القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض.

وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرافقة برنامجاً استقرارياً يشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة.²⁷

- **السياسة الانتقائية للقرض:** يمكن تحديد سقف للمبالغ المقرضة أو لعدد المقترضين أو تحديد فترة لتسديد القرض وكلها وسائل للحد من توزيع القروض في قطاعات معينة.

ينتهج البنك المركزي هذه السياسة التي تجعل من قراراته تتعلق بقطاعات معينة يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها وذلك بمنح التسهيلات لمنح القروض لهذه القطاعات، وتأخذ هذه السياسة عدة أشكال:

- إقرار معدل الخصم المفضل.

- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية.
- قبول إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- إعطاء أو منح تمديد لمدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة.

الأدوات الأخرى للسياسة النقدية: وهي تلك الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية:

- الإقناع الأدبي: حيث في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية وتتوقف هذه السياسة على مدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل مع البنك المركزي وثقتها بإجراءاته ومدى قدرة البنك المركزي في الإقناع.²⁸

وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد.²⁹

- إصدار التوجيهات والتعليمات: وفي هذه الحالة وبصفة البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة يصدر التعليمات المباشرة باتجاه البنوك التجارية محددًا فيها الضوابط التي تحكم أنشطة الائتمان والاستثمار بالبنوك، وتتميز هذه الأوامر والتعليمات بالإلزامية، حيث يتعرض البنك الذي يتجاهلها إلى عقوبات قد تبدأ بالتطبيق عليه في مجال الخصم ومنح التمويل المطلوب كما قد تصل العقوبة إلى التوقيف الجزئي أو الكلي للبنك.³⁰

- الإعلام: لقد كان البنك المركزي في ألمانيا وبنك السويد المركزي يقدمان بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، حيث يقوم البنك المركزي في هذه الحالة باستخدام وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية.³¹

- الإجراءات العقابية: يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات على البنوك التي لم تنتهج السياسة الملائمة التي حددها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.³²

يمكننا القول في نهاية هذا المحور أن السياسة النقدية هي سياسة متبعة من طرف البنك المركزي من اجل تحقيق أهداف معينة، وذلك باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط إلى الهدف النهائي.

المحور الثاني: السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط التضخم للفترة (2010-2018).

من خلال هذا المحور سيتم التطرق الى مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) من خلال تتبع تطور حجم الكتلة النقدية* ومقابلاتها، ودور هذه السياسة في ضبط التضخم خلال الفترة محل الدراسة.

تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2010-2018):

الجدول رقم(01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018). الوحدة: مليار دج

| السنوات | النقود الائتمانية | ودائع تحت الطلب | النقود M1 | الكتلة النقدية M2 | سيولة الاقتصاد % |
|---------|-------------------|-----------------|-----------|-------------------|------------------|
| 2010 | 2098.6 | 3539.9 | 5638.5 | 8162.8 | 67.74 |
| 2011 | 2571.5 | 4570.2 | 7141.7 | 9929.2 | 67.83 |
| 2012 | 2952.3 | 4729.1 | 7681.86 | 11015.1 | 67.75 |
| 2013 | 3204.0 | 5045.8 | 8249.8 | 11941.5 | 71.59 |
| 2014 | 3656.8 | 5936.7 | 9593.5 | 13673.2 | 79.33 |
| 2015 | | | 9418.6 | 13798 | |
| 2016 | | | 9407.0 | 13816.3 | |
| 2017 | | | 10266.1 | 14974.6 | |
| 2018 | | | 10717.4 | 15638.3 | |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة في الكتلة النقدية من 2010 حتى 2014، وذلك نتيجة تحسن الوضعية الخارجية وارتفاع صافي الأصول الأجنبية بـ31.15% من 2010 إلى 2014 وكذلك انطلاق المخطط التكميلي (2010-2014).

أما فيما يتعلق بسيولة الاقتصاد فهي في حالة ارتفاع وهذا دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وذلك بسبب تمويل الحكومة المشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة.

أما خلال سنتي 2015 و 2016 نلاحظ انخفاض في الكتلة النقدية وذلك راجع لتدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، ثم يرتفع حجم الكتلة النقدية من جديد ويصل إلى **15638.3** مليار دج سنة 2018. أما الجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010_2018):

*الكتلة النقدية: هي مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين، وتتكون من: النقود الائتمانية-النقود الكتابية- أشباه النقود ويقصد بها الودائع الادخارية لأجل طويل.

الجدول رقم(02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) الوحدة: مليار دج

| السنوات | صافي الأصول الخارجية | قروض للدولة | قروض للاقتصاد |
|---------|----------------------|-------------|---------------|
| 2010 | 11997.0 | -3510.9 | 3268.1 |
| 2011 | 13922.4 | -3406.6 | 3726.5 |
| 2012 | 14940.0 | -3116.3 | 4287.6 |
| 2013 | 15225.2 | -3235.4 | 5156.3 |
| 2014 | 15734.9 | -2024.5 | 6499.4 |
| 2015 | 15375.4 | 567.5 | 7277.2 |
| 2016 | 12596.0 | 2682.2 | 7909.9 |
| 2017 | 11227.4 | 4691.9 | 8880.0 |
| 2018 | 10817.2 | 5751.8 | 9042.4 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية في ارتفاع مستمر وذلك نتيجة لتغيرات أسعار المحروقات، لان هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 11997.0 مليار دج سنة إلى 15734.9 مليار دج سنة 2014، لكن مع بداية عام 2015 نلاحظ انخفاض كبير في قيمة صافي الأصول الخارجية لتصل سنة 2018 إلى 10817.2 مليار دج مقارنة بـ 15734.9 عام 2014، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية في منتصف عام 2014.

وشهدت القروض المقدمة للاقتصاد نموا معتبرا، حيث انتقلت من 3268.1 مليار دج سنة 2010 إلى 3726.5 مليار دج سنة 2011 ثم إلى 6499.4 مليار دج سنة 2014 وهذا يعود لتمويل البرنامج الخماسي (2010-2014) ووصلت 9042.4 مليار دج سنة 2018.

دور السياسة النقدية في ضبط التضخم خلال الفترة 2010-2018:

إن التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، والجدول الموالي يوضح تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) ودور السياسة النقدية في محاربه.

الجدول رقم(03): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2010-2018.

| السنوات | الكتلة النقدية M2 | معدل التضخم % |
|---------|-------------------|---------------|
| 2010 | 8162.8 | 3.90 |
| 2011 | 9929.2 | 4.50 |
| 2012 | 11015.1 | 8.90 |
| 2013 | 11941.5 | 3.30 |
| 2014 | 13673.2 | 2.92 |
| 2015 | 13798 | 3.42 |
| 2016 | 13816.3 | 6.4 |
| 2017 | 14974.6 | 5.9 |
| 2018 | 15638.3 | 4.8 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz (06/03/2019) consulté le

نلاحظ أن التضخم سنة 2010 بلغ معدل 3.9% ثم ارتفع سنة 2011 وأصبح 4.50% ووصل سنة 2012 إلى 8.90%، ثم انخفض سنة 2013 إلى 3.30% ليصل سنة 2014 إلى 2.92% ونرجع هذا الانخفاض من سنة 2013 إلى أن التضخم في سنة 2012 أدى بينك الجزائر إلى إدخال أداة جديدة سنة 2013 لاسترجاع السيولة لستة أشهر ورفع معدل الاحتياطات الإجبارية وهذا

بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية، وبالتالي أصبح معدل التضخم في حدود الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض وهو السلطة النقدية، لكن لم يعرف معدل التضخم نوع من الاستقرار حيث ارتفع وبشكل كبير من 2015 بمعدل 3.42% إلى 6.4% سنة 2016 ثم إلى 5.9% سنة 2017 و4.8% سنة 2018.

ان ما يؤكد الواقع هو ان الجزائر كانت تعيش مجبوحة مالية في مطلع الالفية الثالثة، اذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة 95% من المجموع الكلي للصادرات وشكلت الجباية البترولية أكثر من 60% من ايرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50% أدى الى العديد من الآثار السلبية، فهذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على اساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها في سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل البترول ب 47.1% من 100.2 دولار في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي تقلص في ايرادات صادرات المحروقات (33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014)، وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014³³، ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الاسعار اثر سلبي كبير وواضح على معدلات التضخم وضبط استقرار الاسعار هو ما يبينه الجدول السابق.

خاتمة:

لقد تمحورت دراستنا حول معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ومن اجل الوصول الى دور السياسة النقدية في ضبط التضخم في الجزائر قمنا بالتطرق الى مفاهيم وأدوات أهداف السياسة النقدية، وكذا التطرق الى تطور حجم الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر ومعرفة اثر السياسة النقدية على معدلات التضخم للفترة المدروسة، وتم استنتاج مايلي:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على كمية النقود أي التحكم في الكتلة النقدية والتأثير على الائتمان المصرفي من اجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والتي تسمى بالأهداف النهائية منها الاستقرار في المستوى العام للاسعار.
- من اجل محاربة التضخم يستعمل البنك المركزي عدة أدوات التي من خلالها يتحكم في العرض النقدي وتمثل في: الأدوات المباشرة وتتضمن (سياسة تآطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض)، وأدوات مباشرة أخرى وأدوات غير مباشرة تتمثل في: (معدل الاحتياطي الإجباري وعمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم) ويستعمل البنك المركزي هذه الأدوات للتأثير على بعض المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية والوسيطة.
- نستطيع القول ان السياسة النقدية في الجزائر حاولت قدر الامكان السيطرة على معدل التضخم خاصة الفترة 2010-2014.
- رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية الجزائرية في مجال السيطرة على التضخم إلا ان السياسة النقدية لم تكن فعالة بالقدر الكافي، وهذا راجع لاعتماد الدولة على مداخل الجباية البترولية والتي كان لها تأثير سلبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية، وذلك يتضح من خلال السنوات 2015-2018 اي بعد تدهور اسعار النفط في الاسواق الدولية.

التوصيات:

- ضرورة اتباع سياسة نقدية أكثر فعالية، تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار.
- السعي الى تفعيل ادوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة سياسة السوق المفتوحة.
- العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك يساعد السياسة النقدية لبلوغ اهدافها المسطرة.

- الإحالات والمراجع :

1. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص112.
2. عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص207.
3. Jean Pierre Pattat, 'monnaie, institutions financières et politiques monétaires', 4ème édition, economica, paris, 1987, p277.
4. موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية ، ط1، ، الجزائر، 2015، ص 230.
5. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم -الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005، ص ص 124-125.

6. موسى زواوي، مرجع سبق ذكره، ص، 231.
7. Marc montoussé, économie monétaire et financière, édition bréal, 2000, p 220.
8. صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.
9. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص75.
10. صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 127.
11. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص76.
12. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص74.
13. محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر 2013، ص ص 328-329.
14. رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص75.
15. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص91.
16. رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 75.
17. رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.
18. جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 94.
19. المرجع نفسه، ص 93.
20. محمود الكفراوي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، ط2، الاسكندرية 2006، ص 161.
21. بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص122.
22. طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2013، ص 243.
23. نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، إسكندرية مصر 2001، ص 213.
24. حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1996، ص 44.
25. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص224.
26. جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 181.
27. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصري، دار الجامعة الجديدة، ط1، اسكندرية، 2013، ص306.
28. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، ط1، الجزائر، 2007، ص 65.
29. غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، ط2، الجزائر، 1986، ص145.
30. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2006، ص480.
31. جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 186.

32. زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الاردن، 2006، ص254.

33. سفيان بوقطاية وآخرون، اثر انخيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري- التداعيات والحلول مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBEK، العدد السادس، جوان 2018، المركز الجامعي بميلة، الجزائر، ص355.